الفصل السابع

الإحساس بالتهميش:
المسلمون فى تنزانيا المعاصرة

روسان لودمير

مقدمة

يُمكن تقسيم البلاد الأفريقية التي يعيش فيها المسلمون إلى ثلاث فئات، ففي بلاد الفئة الأولى – كالسنغال مثلاً – يُشكل المسلمون أغلبية واضحة، لا جدال فيها من السكان، والدين (الإسلام) جزء مقبول في الحياة اليومية، ولا يوجد خلاف يُذكر بين المسلمين وغير المسلمين. كذلك تتصل الخلافات في البلد – غالباً – بأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عرقية أو مجتمعية، ولا تتخذ بالضرورة بعدًا دينيًا. أما الخلافات بين المسلمين، فهي في الغالب تنشأ حول الطقوس، أو حول سلطة التفسير الديني، لدى علماء الدين، أو لدى الحركات الإسلامية المتنافسة.

وفي بلدان الفئة الثانية – كجنوب أفريقيا – يُشكل المسلمون أقلية واضحة لاجدال فيها بين السكان ولا يشكل الدين جزءًا مهمًا في الحياة اليومية لمعظم الناس، كما لا توجد خلافات تذكر بين المسلمين وغير المسلمين، رغم أن مثل هذه البلدان تختلف في مدى درجة اندماج المسلمين في السياسة القومية. وتتصل الخلافات، في هذه البلدان أيضًا، بأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عرقية أو مجتمعية، ولا تتخذ بالضرورة أبعاداً دينية. أما الخلافات بين المسلمين فتتصل أساساً بمسائل الطقوس، والسلطة النسبية لعلماء الدين.

وفي بلدان الفئة الثالثة، كنيجيريا مثلاً، يشكل المسلمون جزءاً كبيراً من السكان، وربما حتى الأغلبية، ولكنها ليست أغلبية حاسمة، أو إذا كانت أقلية، فهم أقلية كبيرة، تستطيع أن تؤثر تأثيراً معتبراً على التنمية الوطنية. والنزاعات الداخلية في مثل هذه البلدان لها أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وعرقية ومجتمعية، وفي الوقت نفسه قد تكتسب هذه النزاعات بسهولة أبعاداً دينية؛ أي أن الدين، في هذه البلدان، يشكل منطلقاً للتعبئة السياسية، وللمسلمين وغير المسلمين، أكثر مما هو في بلدان الفئتين الأولى والثانية. وعليه، فإن الدين (الإسلام) يشكل علامة مميزة للهويّة، في حالات النزاع بين الطوائف الدينية، في هذه البلدان؛ حيث أدى الإرث التاريخي والسياسات التي أعقبت الاستعمار إلى بروز خلافات حول التنمية، والسلطة السياسية، أو اقتسام الثروة.

تواجه تنزانيا خطر الانضمام إلى بلدان الفئة الثالثة؛ حيث يمكن للدين أن يسهم في الاستقرار الوطني، أو يصبح عامل زعزعة؛ خاصة حين ننظر إلى العلاقات بين الأديان، وكيفية معالجتها في إطار السياسات الوطنية. وفي "مؤتمر عوالم السواحيلي" الذي عقد في زنزبار في فبراير/شباط ٢٠٠٣، وصف أحد المشاركين من تنزانيا، المسلمين في بلاده، بأنهم يحسون بالتهميش وأشار الى إحدى السمات الرئيسة لإستراتيجيهم السياسية: "إنهم يهاجمون الدولة من خلال مهاجمتهم للمسيحيين" (محمد سعيد، رسالة خاصة، في فبراير / شباط، ٢٠٠٣). وقد يثير هذا الإحساس بالتهميش لدى المسلمين العجب؛ لأن أعداد المسلمين في تنزانيا قد زادت زيادة كبيرة منذ القرن التاسع عشر. غير أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة في أعداد المسلمين، الذين يتبوأون مناصب في المجالات السياسية والتعليمية والاقتصادية. وفي نظر كثير من المسلمين، أصبحت تنزانيا بلداً مسيحيًّا، لا مكان فيه للمسلمين، وعليه فإن المسلمين حين يهاجمون المسيحيين فهم يُجبرون الدولة على العمل؛ لإزالة الظلم الذي حاق بهم.

السياق التاريخي

رغم أن الإسلام دخل ساحل شرق أفريقيا منذ القرن التاسع على أقل تقدير، إلا أن المسلمين لم يتوسعوا إلى داخل شرق أفريقيا، إلا مؤخراً خلال القرنين

الثامن والتاسع عشر. وقد أصبح الإسلام مألوفاً في المناطق الداخلية، قبل الفترة الاستعمارية، عن طريق التجار السواحيليين، واستمر هذا التوسع الإسلامي أثناء الحكم الاستعماري في شرق أفريقيا الألمانية وتانجانيقا البريطانية على حد سواء. وقد أشار نميتز الى أن اعتناق الإسلام، جاء نتيجة للرغبة في "إحلال النظام في وضع فوضوي" بعد القلاقل، التي صحبت تمرد الماي ماي في ١٩٥٩-٧، والحرب العالمية الأولى، ١٩١٤-١٩١٨ (نميتز ١٥، ١٩٨٠؛ انظر أيضا إليف ١٩٧٩، ٢١١-١٦؛ وكوبونن ١٩٩٤، ٥٨٠-٨٣). كذلك اعتمدت الإدارة الإستعمارية الألمانية، إلى حد كبير على موظفين محليين، ما يسمى *"أكيدا"* و*"لوالي"*، وهم في الغالب من المسلمين المتحدثين باللغة السواحيلية. وهكذا اكتسبت الثقافة السواحيلية، والإسلام كذلك، إحساساً بالهيمنة والتفوق، ونتيجة لذلك تزايدت أسلمة المناطق الداخلية، كما أصبحت اللغة السواحيلية لغة التخاطب هناك (إليف ١٩٧٩، ١٩٦٩).

ورغم ذلك كانت الفترة الاستعمارية فترة عنت وأزمات بالنسبة للمسلمين؛ خاصة بعد عام ١٩١٩، عندما أصبح معظم شرق أفريقيا الألماني تنجانيقا، التي كانت أراضي تحت الوصاية البريطانية. وقد أدى تدخل السلطات الاستعمارية في شؤون المسلمين والقانون الإسلامي، وإدارة الأوقاف الاسلامية إلى اختلال كبير في المجتمعات الساحلية المسلمة (إليف ١٩٧٩، ١٩٦٩).

وقد لحق بالمسلمين الكثير من الظلم أثناء الحكم الاستعماري؛ خاصة في مجال التعليم؛ إذ إن التعليم الحديث ظل مقتصرًا على المدارس التبشيرية المسيحية؛ فقد قررت الإدارة البريطانية، أثناء ولاية الحاكم العام كاميرون (١٩٢٥-١٩٣١م) أن "تُشجع التعليم، بالتعاون مع الإرساليات المسيحية" (نجوزي ٢٠٠٣، ١٥).[1] وهكذا تم إعداد صفوة مسيحية؛ لتحل محل الموظفين المسلمين، الذين خدموا مع الإدارة الألمانية (لودفيج ١٩٩٩، ٢٧-٢٨). وقد رفض المسلمون مدارس الإرساليات؛ لشكهم في أنها وسيلة لتشجيع التنصير. ونتيجة لذلك، برزت صفوة جديدة في شرق أفريقيا. كل عضويتها، تقريبًا، من المسيحيين الكاثوليك في أغلب الأحيان. وفي عام ١٩٥٥، أظهرت الإحصاءات

الاستعمارية مدى الظلم، الذي حاق بالمسلمين في كل جوانب التعليم، إذ إن لهم عدداً أقل من المدارس المختلفة، بداية بمدارس الأساس، وانتهاءً بالمدارس الطبية والفنية ومراكز تدريب المعلمين (مبوجوني، ٢٠٠٤، ١٠٧-١٠٨).

نوع المدرسة	حكومية	إرسالية	إسلامية
مدارس أساس	٦٥٦	١٦٩٢	٢٨
مدارس ثانوية	١٠	١٦	--
مدارس ريفية متوسطة	٢٨	٢٢٣	--
مراكز تدريب المعلمين	١١	٢٣	--
مدارس طبية وفنية	٧	٥	--
الجملة	٧١٢	١٩٥٩	٢٨

وعند الاستقلال[٢]، كان نحو ثلثي كل المدارس (ونصف المستشفيات أيضًا) في يد الإرساليات المسيحية، وظلت الهيمنة "المسيحية"، أو بالأحرى "الهيمنة الكاثوليكية" قضية أساسية في تنجانيقا وتنزانيا[٣]. وفي عام ١٩٨٧، مثلاً زعمت المجموعات المسلمة في زنزبار أن الكاثوليك يسيطرون على تنزانيا (فورستر ١٩٩٧، ١٧٢)[٤]؛ ولمواجهة هذه التحديات، تباينت ردود الفعل من جانب المسلمين، ففي حين كثّف قادة الطرق الصوفية كالقادرية والشاذلية جهود الدعوة؛ أملاً في زيادة عدد المسلمين، لجأ بعض المسلمين الآخرين في نشر الأفكار التجديدة والإصلاحية، وشاركوا بنشاط في الكفاح من أجل الاستقلال.

وقد برز المسلمون بحق وسط مؤسسي حركة استقلال تنجانيقا، (جمعية تنجانيقا أفريقيا)[٥] التي أصبحت في عام ١٩٥٤ الاتحاد الأفريقي الوطني لتنجانيقا، (تانو) بقيادة چوليوس نيريري. ومنذ الثلاثينيات حتى الخمسينيات من القرن الماضي، شكل المسلمون طلائع حركة الكفاح؛ من أجل الإستقلال في تنجانيقا (انظر سعيد – ١٩٨٨، ٨٨– ١٦٧)، واكتسبوا أهمية بالغة في العمل

السياسي في فترة ما قبل الاستقلال. وكانت أول التنظيمات السياسية لمسلمي تنجانيقا هي الجمعية الإسلامية لتنجانيقا[٦]، كما دعمت الجمعية الخيرية مسلمي شرق أفريقيا الكفاح؛ من أجل الاستقلال. وفي الوقت نفسه، برزت بوضوح قيادات سياسية مسلمة مثل بيبي تيتي محمد، من مغنيات *"الإنجوما"* المشهورات وأول رئيسة للاتحاد النسائي لتنزانيا، التابع لحزب *(تانو)*[٧]، وتيوا سعيد تيوا أحد مؤسسي (تانو) السبعة عشر في عام ١٩٥٤، في الحزب، وفي جمعية مسلمي شرق أفريقيا (سعيد ١٩٩٨، وشاند ١٩٩٨). وقد تطابقت عضوية الجمعية الإسلامية لتنجانيقا، وهي أول تنظيم سياسي للمسلمين، تحت سيطرة الأفارقة وليس الهنود، مع عضوية جمعية تنجانيقا أفريقيا (التي اصبحت فيما بعد تانو)، كما أن قيادات الجمعية الإسلامية البارزة، مثل: الشيخ حسن بن عمير[٨] والشيخ عبدالله شاوريمبو[٩] في دار السلام، والشيخ عبد المحسن كيتومبا في اوجيجي، والشيخ مزي بن فريجي في تابورا، والشيخ محمد بن يحيى في باجامويو، أصبحوا كلهم من المؤيدين الأقوياء لحزب تانو وللاستقلال كوسيلة؛ لإزالة الظلم الذي لحق بهم في مجال التعليم، من جراء سياسات الإدارة الاستعمارية البريطانية (نيمتز ١٩٨٠، ٨٨).

التطور السياسي في تنزانيا مابعد الاستقلال

يمكن تقسيم تاريخ تنجانيقا وتنزانيا بعد الاستقلال إلى فترات محددة، وفق تطور العلاقة بين الدولة والدين.. وأولى هذه الفترات هي الفترة بين الاستقلال عام ١٩٦١، وإعلان أروشا عام ١٩٦٧، عندما حاول نيريري تثبيت دعائم حكمه بالتخلص من الصفوة المسيطرة على مقاليد السلطة، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء، ونظرًا لأن المسلمين كان لهم الدور الأكبر في الكفاح من أجل الاستقرار، فقد تأثروا أكثر بما فعله نيريري. وثانية هذه الفترات، هي الفترة بين إعلان أروشا في عام ١٩٦٧ إلى نهاية حكم نيريري في عام ١٩٨٥، والتي يمكن وصفها بفترة *"أوجماعة"* في السياسة التنزانية. وقد نشأت صفوة بيروقراطية إسلامية جديدة دعمت سياسة *(أوجماعة)*، بينما لم ترض عنها الكنائس؛ خاصة الكاثوليكية. أما الفترة الثالثة، فقد بدأت في عام ١٩٨٥

واستمرت الى أيامنا هذه، وتتميز بتطور النظام الديمقراطي التعددي والاقتصاد الحر، كذلك يتصاعد سخط الناشطين من المسلمين، الذين بدأوا في انتقاد الموظفين المسلمين الموالين للنظام، وفضح عجزهم البيّن عن الدفاع عن مصالح المسلمين.

ورغم الدور البارز للمسلمين في الكفاح من أجل الاستقلال، تغيرت العلاقة بينهم وبين الدولة تغييرًا كبيرًا، بعد عام ١٩٦١، حين بدأ نيريري يتقبل تدريجيًّا المواقف "المسيحية" من التنمية الوطنية، وقبوله فيما يبدو مطلب الكنيسة الكاثوليكية بحل "الجمعية الخيرية لمسلمي شرق أفريقيا" (نجوزي ٢٠٠٠، ٦٨؛ سعيد ١٩٩٨، ٨٤؛ وسيڤالون ١٩٩٢). وقد ضمّت الحكومة الوطنية الأولى أحد عشر وزيرًا مسيحيًّا، وأربعة وزراء مسلمين فقط (لودڤيج ١٩٩٩، ٤٠)؛ مما أسهم في زيادة سخط المسلمين وأدى الى احتجاجات داخل حزب تانو. وقد قام عدد من أعضاء الحزب من المسلمين بدعم عبدالله فندكيرا، رئيس جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا، الذي عارض نيريري في المنافسة التي سبقت الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٦٢. ووفق مصادر حزب تانو، دعم المسلمون فندكيرا بقوة، ولم يتضح لعدة أيام ما إذا كان نيريري سيفوز (لودڤيج ١٩٩٩، ٥٣)، كذلك حث الشيخ حسن بن عمير وأتباعه، كرد فعل للتأثير المتزايد لممثلي الكنيسة، المسلمين على المشاركة النشطة في السياسة، وفي التعليم على وجه الخصوص؛ "حتى يستطيعوا اقتسام السلطة مع المسيحيين في حكم البلاد" (سعيد ١٩٩٨، ٢٩٥). ولكن قبل أن يتمكن المسلمون من صياغة استراتيجية جديدة، بدأت الحكومة في إزالة المسلمين من الإدارة، وأصبحت هذه المناورة السياسية علنية يوم ١ مارس/آذار ١٩٦٣، حين حلّ نيريري "مجلس شيوخ" تانو، الذي يسيطر عليه المسلمون (سعيد ١٩٩٨، ٢٦٦). وفي يناير/كانون الثاني ١٩٦٤، استغل نيريري تمرد كتيبة "تنجانيقا رايفلز"؛ لاعتقال عدد من المسلمين البارزين، مثل: بلالي ريحاني وايكيلا، الذي بدأ ينتقد الحكومة علناً (سعيد ١٩٩٨، ٢٧٣).

وقد تعرض المسلمون لمصاعب عديدة في المجال السياسي. وكرد فعل أول لذلك، انعقد مؤتمر جامع لكل المنظمات الإسلامية في تنجانيقا في عام ١٩٦٢،

ضمّ جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا، والجمعية الإسلامية لتنزانيا، والجمعية الإسلامية في تنجانيقا، واتحاد تعليم المسلمين، ومجموعات أخرى. وكان هدف الاجتماع توحيد الجميع "من كيجوما إلى دار السلام، ومن ليندي الى أروشا"، في تنظيم إسلامي واحد، هو جمعية الدعوة الإسلامية، التي سُجلت في ٢٦ أغسطس / آب، ١٩٦٣ (وثائق الجمعية ٢٠٠٤). وقد انتخب المؤتمر تيوا سعيد تيوا رئيساً، وقرر كذلك إنشاء جامعة إسلامية. وفي أبريل ١٩٦٤، في إطار زيارة رسمية الى مصر، وقّع تيوا سعيد تيوا اتفاقية لتمويل إنشاء الجامعة، غير أنه عُزل من الحكومة، في نهاية ذلك الشهر، في إطار تعديل وزاري بمناسبة وحدة تنجانيقا مع زنزبار[١٠]، وعين تيوا سفيراً لتنزانيا في الصين، وتم نسيان خطة إنشاء جامعة إسلامية[١١]. وفى نفس الوقت، همشت بيبي تيتي محمد، رئيسة الإتحاد النسائي التنزاني، وفقدت مقعدها البرلماني في عام ١٩٦٥، وحين احتجت في فبراير / شباط ١٩٦٧ على إعلان أروشا، اتُهمت بأنها تتعاون مع أعداء نيريري وخاصة مع أوسكار كامبونا. وفي عام ١٩٦٩، اُتهمت بالاشتراك في مؤامرة لعزل نيريري من السلطة، وقُدمت للمحاكمة خلال ١٩٧٠-٧١ وحُكم عليها بالسجن مدى الحياة، رغم أنه قد تم إطلاق سراحها في عام ١٩٧٢ (قايقر ١٩٩٧، ١٧٤-١٧٥).[١٣]

وكان الضحية الثاني لسياسة نيريري الرامية إلى تهميش الحرس القديم، هي جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا، التي أسسها أغا خان عام ١٩٣٧، وإن كانت قد أسست رسميًّا فقط في عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٦١، وتحت قيادة عبدالله فندكيرا[١٤]، تم نقل مقر الجمعية من مُمباسا إلى دار السلام. وحين تحولت تنجانيقا إلى "الاشتراكية الأفريقية" بعد إعلان أروشا، أصبحت الجمعية – والتي دعت دائماً إلى الوحدة بين مسلمي شرق أفريقيا – غير ذات أهمية؛ إذ أصبحت الكيانات فوق القومية أمرًا لا يتفق مع الشعور القطري المتنامي في شرق أفريقيا، وفي ضوء الخيارات التنموية المختلفة لتنزانيا وكينيا ويوغندا. غير أن حل الجمعية جاء نتيجة مباشرة للخلافات الداخلية، التي بدأت كنزاع محلي في بوكوبا عام ١٩٦٥ حول طقوس صلاة الجمعة[١٥]، والتي أدت في١٩٦٧-١٩٦٨م إلى تفكك المنظمة؛ حين قامت مجموعة مناوئة بقيادة آدم

نصيبو بانقلاب داخلي، وأعلنت عن دعمها لسياسات التأميم، التي أعلنها حزب تانو، ولإعلان أروشا، وتأكيدها أن "الاشتراكية تنسجم مع الإسلام" (سعيد ١٩٩٨، ٢٨٥). وقد لقي نصيبو، باستراتيجيته هذه، تأييد المعارضين المحليين لجمعية الرفاه في دار السلام، وخاصة من الشيخ عبدالله شاوريمبو، الذي زعم أن الجمعية "هندية" أكثر مما يجب، وأنها ضد إعلان أروشا" ومعادية لتنزانيا".[١٦] وفي الوقت نفسه، كان أعضاء القيادة القديمة للجمعية، مثل تيوا سعيد تيوا وبيبي تيتي محمد، قد فقدوا نفوذهم في حزب تانو. وهكذا، لم يبق أحد في داخل الحزب؛ ليدافع عن جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا ضد مجموعة نصيبو المنشقة. وكان جناح نصيبو قد انشق في اجتماع للجمعية، في بوكوبا، في يونيو/حزيران ١٩٩٨، وهو قرار لقي القبول المباشر من تسعة فروع محلية أخرى، وقد جاءت الضربة القاضية أثناء مؤتمر في إرنجا في ديسمبر/كانون الأول، ١٩٩٨، حين افتتح عبيد أماني كارومي، نائب نيريري الزنزباري، المؤتمر بهجوم شرس ضد الجمعية، التي اتهمها بأنها "تتآمر مع الأجانب" (شاندي ١٩٩٨، ١٣٨).

ونتيجة لحل جمعية رفاه المسلمين، في شرق أفريقيا، في نهاية مؤتمر إرنجا، قامت منظمة جديدة هي المجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا. وقد أريد للمجلس – منذ البداية – أن يكون فصيلاً مسلمًا في حزب تانو، الذي أعيدت تسميته في ١٩٧٧، فأصبح حزب الثورة. وقد تصاعد عدم رضا المسلمين عن المجلس (انظر شاندي ١٩٩٨، ١٥٨-١٦١)، ليس فقط لأنه يصدر الوثائق القانونية مثل التصديقات وشهادات الزواج للمسلمين، مما يجعل تجاهل المجلس أمراً صعباً، بل أيضًا لأن الزعيم الأكبر للمجلس، "شيخ مكوو"، (الشيخ علي بن حميدي البُهري، الذي عُين "مفتياً" للمجلس في عام ١٩٧٥)، دافع بانتظام عن سياسات الحكومة (شاندي ١٩٩٨، ١٤٣). ونتيجة لذلك، اعتبر المجلس مؤسسة حكومية، فشلت في الدفاع عن مواقف المسلمين وفي توحيدهم[١٧]، ومن ناحية أخرى، كان المجلس واحداً من المجموعات الدينية القليلة التي ايدت سياسة نيريري *(أوجماعة)* في السبعينيات (مبونجوني ٢٠٠٤، ١٣٧). وكانت الكنائس قد أثارت حفيظة نيريري بانتقاد *(أوجماعة)* لسياسته، وخاصة الترحيل القسري

للقرى (لودفيج ١٩٩٩، ٩). ونظرًا لاحتياج نيريري لدعم الكنائس لسياساته، وهو دعم لم يتحقق بالسرعة المرجوة، فقد أصبحت العلاقة بين الدولة والكنيسة الكاثوليكية متقلبة خلال السبعينيات. وقد "اشتكي نيريري أن الكنيسة الكاثوليكية قد فشلت – عامة – في تقديم الدعم الذي يحتاجه". ووفقًا لنيريري، "فإن الكنائس أثناء الفترة الاستعمارية قبلت النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم على أنه دائم لا يتغير؛ مما ساعد على نشر ثقافة الاستسلام". كذلك كرر نيريري انتقاده "لصمت الكنائس"، أثناء الفترة التي أعقبت الاستقلال، واتهمها بأنها "سجينة التفكير والهياكل التراتبية"، وأن الأمور قد تغيرت، وأن الكنائس كان عليها ان تتأقلم مع الظروف الجديدة (لودفيج ١٩٩٩، ١١١ و١٠٤-١٠٥). كذلك، اعترف نيريري بعدم المساواة في التعليم بين المسيحيين والمسلمين، وناشد الكنائس في الستينيات؛ لتفتح أبواب مدارسها للمسلمين. وحين امتنعت الكنائس عن فعل ذلك، اعتبر نيريري تأميم مدارس الإرساليات خطوة كبرى نحو تنفيذ سياسة *"أوجماعة"* (لودفيج ١٩٩٩، ٥٥، ٦٣)، وأقدم على تنفيذه من خلال قانون ١٥ مارس /أذار " ١٩٧٠. وقد فُسّرت هذه الخطوة بأنها تهدف إلى "تحييد نفوذ الدين في المدارس" (لودفيج ١٩٩٩، ١٣٤). وقد تم تنفيذ قرار تأميم مدارس الإرساليات دون مشاورة الكنائس، التي "عبّرت عن دهشتها"، رغم أنها لم تُعارض في النهاية قرار التأميم؛ خاصة بعد أن أعلن نيريري أن أراضي الكنائس ومدارس الإرساليات (وليس المباني "ستظل مملوكة للكنائس" (لودفيج ١٩٩٩، ١٣٥). وبحلول عام ١٩٧٤، يبدو أن كيل نيريري قد فاض تجاه الكنائس؛ وخاصة الكنيسة الكاثوليكية، نتيجة لانتقاداتها لسياسة *"أوجماعة"* (مبونجوني ٢٠٠٤، ١٣٩-١٤٤). وهنا يثور السؤال لماذا يعتبر المسلمون أنفسهم مظلومين في فترة ما بعد الإستقلال، ولماذا لم يستطيعوا الاستفادة الكاملة من موقعهم المتميز في السبعينيات؛ لترجمة نفوذهم السياسي إلى قوة في المجالات الأخرى، مثل التعليم؛ خاصة بعد تأميم مدارس الإرساليات وحرمان حكومة نيريري للكنائس من أهم مصادر نفوذها الاجتماعي والديني (نجوزي ٢٠٠٣، ١٦). وربما تكمن الإجابة عن هذا السؤال في أن المنظمات مثل المجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا، لم يستطع أن يستغل نفوذ المسلمين السياسي لوضع إستراتيجيات طويلة الأمد لتطوير التعليم للمسلمين، واكتفى بقربه من السلطة، وبالتمثيل السياسي داخل النظام. وقد تصرّف المجلس على نحو سياسي

بحت، ورأى دوره كممثل للحكومة، بديلاً عن أن يكون ممثلاً لتطلعات المسلمين في التنمية السياسية، وأستمر في الواقع كمؤسسة حكومية، مستفيداً من منافع السلطة ومزاياها، دون أن يستغل الفرصة لاستعادة التوازن بين المسلمين والمسيحيين.

منظمات إسلامية جديدة

لابد من النظر الى مسألة إنشاء المنظمات الإسلامية الجديدة منذ الثمانينيات في إطار أزمة نظام *"أوجماعة"* وفشله، وما تلى ذلك من "فتح" لتنزانيا أمام شروط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتحرير الاقتصادي، الذي قاد إلى إدخال نظام التعددية الحزبية في التسعينيات، والذي لايزال، على الرغم من كل شيء، يهيمن عليه حزب الثورة. وعليه لابد أن نعتبر أن الهياكل القومية للاقتصاد تعتبر العامل الحاسم في تحديد العلاقة الجدلية، بين الدولة والدين في تاريخ تنزانيا، بعد الاستقلال، ويبدو أن للهياكل الاقتصادية أهمية قصوى أثناء الفترة ١٩٦٧-١٩٨٥م حيث هيمنت سياسة (واقتصاديات) *"أوجماعة"* على مسار التنمية في تنزانيا وعلى تفاعلات الدين. وينطبق الشيء نفسه على فترة التحرير الاقتصادي منذ عام ١٩٨٥، والتي كانت في مصلحة المسيحيين، الذين هم نسبياً أفضل تعليمًا وتدريباً. كذلك أدت سياسات التحرير السياسي والاقتصادي إلى تعدد الفرص في مجالات الدين والسياسة؛ ونتيجة لذلك، استطاعت الجماعات المسلمة الناشطة – بدعم من المنظمات الإسلامية الدولية المانحة في الشرق الأوسط – أن تشيد المدارس الجديدة، وتحسن الفرص المتاحة لاكتساب قبول الجمهور (فاروق توپان، مراسلات خاصة، ٢٣ فبراير/شباط، ٢٠٠١). وقد نشأت، تبعاً لذلك، منظمات إسلامية جديدة ومستقلة، تعرف بجهودها لتطوير التعليم الإسلامي الحديث، وبمعارضتها لصورة "الإسلام الحق"، التي تقدمها الدولة ممثلة في المجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا. وقد اكتسب تكاثر المنظمات الإسلامية الزخم، حين اكتشف المسلمون أن طموحاتهم في "تصحيح" رسمي لن تتحقق تحت رئاسة على حسن موينى، وهو سياسي مسلم من زنزبار، انتخب رئيساً لتنزانيا في عام ١٩٨٥. وفي ١٩٨٧، أعلن موينى في خطاب رسمي

بدار السلام "أن حكومة بلادنا ليس لها معتقد وينطبق الشيء نفسه على حزبنا، فهو لا دين له" (إقتباس في لاكونزا بالدا ١٩٨٩، ٢٨٨).

وقد انتقدت مجموعة من المنظمات الإسلامية الجديدة المجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا، بالإضافة إلى المعارضين المسلمين الناقدين، مثل: الشيخ سعيدي موسى[١٨] الذين لم يؤسسوا منظمات خاصة بهم، حيث بعض التنظيمات المرتبطة بالطرق الصوفية، كالمجلس الأعلى للمنظمات والمؤسسات الإسلامية في تنزانيا (الذي أسس عام ١٩٩٢-٩٣)، ومنظمة شاذلية غير حكومية في كارياكو، دار السلام التي يرأسها الشيخ نور الدين حسين، والذي اكتسب سمعة واسعة على الصعيد الوطني؛ نسبة لارآئه المستقلة[١٩] وعدد من الجماعات المسلمة النشطة، والمنظمات غير الحكومية الإسلامية التي لا صلة لها بالطرق الصوفية، تُجمع كلها أحياناً تحت اسم "أنصار السنة". وتزخر تنزانيا اليوم بالمنظمات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية الإسلامية، بعضها له فروع في أنحاء البلاد، وبعضها ممثل في بعض الأقاليم، والبعض الآخر يقتصر وجوده في مدرسة واحدة فقط. وأهم هذه المؤسسات هي:

١. الجمعية الوطنية لنشر القرآن، وقد أسسها في عام ١٩٨٧، الشيخ يحيى حسين (لودفيج ١٩٩٢، ٢٢٧، انظر أيضاً لودهي ووسترلاند ١٩٩٩، ١٠٦)[٢٠]

٢. ورشة عمل لجنة الكتّاب المسلمين، وقد بدأت بالفعل في عام ١٩٧٥ كورشة عمل للمجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا في مدرسة كنوندوني الثانوية في دار السلام؛ لتطوير المناهج الإسلامية (شاندي ١٩٩٨ ب، ١٤٤؛ انظر أيضًا لودهي ووسترلاند ١٩٩٩، ١٠٦، لودفيج ١٩٩٦، ٢٢٦). وقد انضم عدد من الشباب المسلمين، ينتمي معظمهم الى اتحاد الشباب المسلم في تنزانيا، إلى المجلس الأعلى لدعم المستقلين في الورشة ضد علماء الحكومة. ورغم ان نيريري طلب من القادة المحليين للمجلس؛ خاصة الشيخ محمد على (الأمين العام للمجلس آنذاك)، وقف الأنشطة الموجهة ضد الحكومة.. قاوم المشاركون في الورشة، ونتيجة لذلك طرد أعضاء الورشة المعارضين من

المجلس في ١٩٩٢، وأصبحت الورشة منظمة مستقلة للمفكرين والعلماء والمعلمين المسلمين، مقرها مسجد القبة (شاندي ١٩٩٨، ١٤٧). واليوم، تدير الورشة عددًا من المدارس، مثل: مسجد القبة، والمركز الإسلامي في دار السلام، وتحاول تطوير أشكال محسنة للتعليم الإسلامي.

٣. أصبح اتحاد الطلاب المسلمين في جامعة دار السلام مؤثرًا في التسعينيات نسبة لأنشطته التعليمية (لودقيج ١٩٩٦، ٢٢٧؛ شاندي ١٩٩٨، ١٦١). ويصدر الأتحاد أيضًا أكثر الصحف الإسلامية نفوذًا في تنجانيقا وهي صحيفة *"النور"*.

٤. اتحاد الوعاظ المسلمين للأديان المماثلة، وقد أسس في عام ١٩٩٠، ومقره مسجد متورو في دار السلام ويرأسه الشيخ موسى حسين، وهو عالم وُلد في أويچيچي في عام ١٩١٨، وله صلة وثيقة بالداعية الجنوب إفريقي أحمد ديدات والشيخ سعيدي موسى (لاكونزا بالدا ١٩٩٣، ٢٢٩، أحمد ٢٠٠٥)[٢١]. وقد أدى ميل قيادات اتحاد الشباب الإسلامي والمتعاطفين معهم، مؤخرًا، نحو إيران إلى انشقاق المنظمة، ونشأت منظمة جديدة هي "المركز الإسلامي لتنبيه الغافلين عن الدين"، فرفض الاتحاد موقف الاتحاد الموالي لإيران، واتخذ مواقف أقرب إلى التفسير الوهابي للإسلام (احمد ٢٠٠٥، ٣). وفي الوقت ذاته تركز هذه المنظمة على الدعوة وسط المسلمين، أكثر من معارضتها للتبشير المسيحي.

٥. مركز "في سبيل الله" التبليغي، وهو الفرع التنجانيقي *لجماعة* التبليغ، ومقره في جونجو بدار السلام. ويدير عددًا من المدارس والمراكز الإسلامية في دار السلام، والمدن الأخرى مثل موروجورو (انظر كونستانتين ١٩٩٥، ولاكونزا بالدا ١٩٩٧، وجراندين ١٩٩٨).

٦. مجلس الأئمة، وله ميول قوية نحو *أنصار السنة* (انظر لاحقاً) وفي عام ٢٠٠٤، كان أمير المجلس هو الحاج الشيخ موسى كوندتشا (انظر إنجوزي ٢٠٠٣، ٧١).

٧. جمعية الصحوة، وهي أهم مجموعة في *أنصار السنة*.[٢٢]

٨. اتحاد الشباب المسلم التنزاني، وقد أسسته مجموعة من خريجي جامعة المدينة، في نهاية السبعينيات، الذين أنضمّوا لاحقا للورشة، وسجلوا في النهاية كمجموعة مجددين مستغلين (وهابيين) باسم شباب أنصار السنة، في عام ١٩٨٨ (شاندي ١٩٩٨، ٢٢٢).

٩. جمعية المنظمات غير الحكومية الإسلامية، ويرأسها الشيخ على باصالح.[٢٣]

١٠. الجمعية الاستشارية لأئمة دار السلام، وهي تجمع لأئمة مساجد العاصمة يرأسها حتى عام ٢٠٠١ الشيخ جمعة مبوكوزي، وقد أزيل من منصبه، حين قرر أن يساند الحكومة (والمجلس الأعلى) في حالة ديباجولا (نجوزي ٢٠٠٣، وللمزيد حول حالة ديباجولا، انظر التالي)[٢٤].

١١. مركز النشر الإسلامي، ومقره أوبنجو بدار السلام، ويدير مدرسة كبيرة ويسعى لترقية التعليم الإسلامي، وينتمي إلى جمعية الطلاب المسلمين بجامعة دار السلام.

أنماط الخلافات

على الرغم من أن الخلافات بين المسيحيين والمسلمين طغت على الساحة منذ الثمانينيات، فإنه لابد من الإشارة إلى أن التسعينيات تميزت بالتنافس والخلافات بين المسلمين أنفسهم. كما ازداد بروز دور المجموعات المسلمة المتشددة والنشطة، والتي يطلق عليها عادة اسم *"أنصار السنة"*، ولم يقتصر ذلك على المدن الكبرى، مثل: دار السلام وتانجا وكيجوما وبوكوبا وموانزا، بل تعداه إلى المدن الصغيرة مثل باجامويو وأوچيچي وتابورا وموروجورو. ففي أوچيچي في عام ١٩٨٨، مثلا، ابتدعت مجموعة *أنصار السنة* نوعًا جديداً من مراسم الدفن الإسلامية تتميز بالسرعة وإغفال عدد من الطقوس، والاحتفالات المحلية الراسخة. وأنشأوا كذلك مسجدًا جديدًا، خُصص فيه مكان صلاة للنساء (لاكونزا بالدا ١٩٨٩، ٢٨١)، وقد أثار ذلك رد فعل غريب من محمد نصر، عالم من الطريقة القادرية، الذي زعم، في منشور له، أن النساء لا يسمح لهن بالصلاة في المساجد. وهكذا نشبت الخلافات الدينية، ليس فقط بين المسيحيين

والمسلمين، بل بين المسلمين أنفسهم؛ حيث ترفض جماعة ناشطة تقبل *"الإرشاد"* من السلطات القائمة حفاظاً على وحدة المسلمين، وحاولت عوضًا عن ذلك أن يكون لها رأيها في ماهية "الإسلام الحق". وقد كان المجلس الأعلى لمسلمي تنزانيا موضوعًا للخلاف في أغلب الأحيان؛ فقد حذر خطاب نشرته صحيفة "النور" أن المجلس "يجلب المذلة للإسلام" بتعاونه مع الحكومة ودعمه "لبيع تنزانيا للأجانب في سياسة متهاونة" (١٨ يوليو /تموز ٢٠٠٣). وقد سمِّى أنصار السنة المسلمين الموالين للمجلس "مسلمي المجلس" (فان دي بروينهورست ٢٠٠٥، ١٢)، وأتهموهم بالنفاق. كذلك اتهم المجلس بخلق "الفتنة" وسط المسلمين؛ لأن مطالب المسلمين جرى تقويضها، بواسطة موظفي المجلس مراراً وتكراراً، كما حدث في حالة مدرسة الفرقان (انظر لاحقًا). وفي تلك الحالة، مثلما هو الحال في كثير غيرها، اتهم المجلس بأنه يعمق الخلافات بين المسلمين، بدلاً من أن يعمل على وحدتهم.[٢٥]

تأثرت التطورات السياسية في تنزانيا، منذ بداية الثمانينيات، بعدد من الأزمات، التي أدت إلى مزيد من التدهور في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فقد احتدم التوتر بينهما ببروز نوع جديد من الوعظ في الأماكن العامة، يسمى *"محاضرة"* (نجوزي ٢٠٠٠، ٨٠) وذلك في عام ١٩٨٤. وفي الوقت نفسه، بدأ المسلمون في استخدام إشارات إلى الإنجيل، وهي إستراتيجية ربما جاءت نتيجة لزيارة قام بها الداعية أحمد ديدات في عام ١٩٨١، بناء على دعوة من جمعية الطلبة المسلمين في جامعة دار السلام (نجوزي ٢٠٠٠، ١١).[٢٦] غير أن حركة *"المحاضرة"* يجب أن ينظر إليها كرد فعل لنمو الكنائس التبشيرية في تنزانيا، والتي أسست مثل هذا النوع من الوعظ الجماهيري.[٢٧] ورغم أن الحكومة التنزانية حظرت الوعظ خارج أماكن العبادة، في عام ١٩٩٢؛ لما يتضمنه من هجوم على الأديان الأخرى، واستخدام اقتباسات في غير موضعها من الكتب السماوية؛ مما يقود إلى الخلافات، تواصلت المواعظ العامة كنشاط قانوني داخل الكنائس أو المساجد. وقد حدث أحد هذه الخلافات يوم ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٠، حين اعتقل خميس رجب دباقولا – وهو مسلم من مورجورو؛ لأنه ذكر أن المسيح ليس ابن الله، وأن أي شخص يدعي بأن المسيح هو ابن الله،

لابد أن يكون كافراً، وأن عيسى المسيح لم يصلب. وفي محاكمته فيما بعد (جمهورية تنزانيا ضد دباجولا)، أدين دباجولا في محكمة مركز مورجورو، وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية عشرة شهراً، في يوم ٣١ يوليو /تموز ٢٠٠١ (نجوزي ٢٠٠٣، ٢٢-٢٣). وقد أثارت قضية دباجولا المسلمين في كل أنحاء تنزانيا، رغم أن المحكمة العليا عدّلت الحكم وأطلقت سراحه في أغسطس /آب ٢٠٠١، ولو أنها أكدت أن محكمة مركز موروجورو محقة في وصف ما حدث بأنه "إهانة للأديان"، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت عبارة "المسيح ليس إلهاً" موضع خلاف خاصة؛ وأن الوعاظ المسلمين أصبحوا يرددونها عن قصد لإثارة المسيحيين.

ورغم حظر الوعظ في الأماكن العامة، استمر ذلك خارج أماكن العبادة بعد عام ١٩٩٢ (أحمد ٢٠٠٥، ٥). وفي واقع الأمر، فإن الإعلانات عن *المحاضرات* العامة كانت تنشر أحياناً في الصحف الإسلامية، وفي ١٦ يوليو / تموز ٢٠٠٤، مثلا، أعلنت صحيفة *النور* أن زعيم *أنصار السنة* في زنزبار، الشيخ نصر عبدالله باجو[٢٨] سيقدم محاضرة في موشي في أواخر ذلك الشهر كجزء من حملة في شرق أفريقيا نظمها، مركز *أنصار* في موشي، وقد دُعي أيضًا وعاظ آخرون من موانزا وممبسا ونيروبي وتانجا وأروشا ودودوما. وفي مثال أخر، نشرت *النور* في يوم ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، إعلانا عن *محاضرة* عامة ستتم في اليوم التالي، نظمتها جمعية تنمية المرأة المسلمة السلفية في "مسكيتي أنصار سنة" في كنوندوني بدار السلام، يشارك في تقديمها عدد من الوعاظ.

وبالطبع، يميل المسيحيون إلى رفض الوعظ الإسلامي، الذي يقارن بين الأديان. ويحتجون بأن "المحاضرات الدينية ستسبب الحرب" (نجوزي ٢٠٠٠، ٨١)، على الرغم من أن المجموعات المسيحية المتشددة مارست مثل هذا النوع من المحاضرات العامة (آدم شافي، الاتصالات الشخصية، ٢٠٠٥م، ٢ أبريل). وكان من الطبيعي، أن تشتعل عدة صراعات فى لقاءات المحاضرات العامة. وفي أبريل/نيسان ١٩٩٣، هاجم المسلمون ثلاث جزارات في دار السلام (في

أحياء ماجوميني ومانزيس) على أساس أنها باعت لحم الخنزير للمسلمين. وفي أعقاب هذه الهجمات، تم سجن ثمانية وثلاثون مسلماً. كما قُدم الشيخ يحيى حسين، رئيس الجمعية الوطنية لنصرة القرآن، الذي أعلن على الملأ أنه كان القوة المحركة وراء الهجمات، للمحاكمة، وصدر الأمر بحل الجمعية في يونيو /حزيران) ١٩٩٣ (لودفيج ١٩٩٦، ٢١٩). وفي حادثة أخرى، أطلق عليها اسم اغتيالات مويمبياكي، وقعت يوم ١٣ فبراير / شباط، ١٩٩٨، قتل أربعة مسلمين بواسطة وحدات القوات الميدانية خارج مسجد مويمبياكي في دار السلام، بعد أن أخبر قسيس الشرطة بأن المسلمين أهانوا السيد المسيح في محاضرة عامة (نجوزي ٢٠٠٠، ٥)[٢٩]. وقد حدثت اغتيالات مويمبياكي في جو اتسم بارتفاع حدة التوتر بين الأديان، ففي يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨، أعلن الرئيس بنجامين مكاپا، الذي انتخب، منذ ١٩٩٥ – الحرب على "أولئك الذين يوزعون الأشرطة المسجلة والكتيبات، وينظمون الاجتماعات؛ حيث تم إهانة الأديان الأخرى والسخرية منها" (نجوزي ٢٠٠٠، ٣١). وقد أصبحت هذه الاغتيالات مناسبة مهمة للمجموعات المسلمة المتشددة، التي تحتفل بالمناسبة كل عام؛ فقد استخدمت المجموعات والمنظمات الإسلامية احتفالات عيد الفطر في يناير/كانون الثاني ١٩٩١، مرة اخرى للاحتجاج ضد معاملة حكومة تنزانيا للمسلمين، بما في ذلك حادثة مويمبياكى. وفي ٢٠٠١، حاولت جماعات *أنصار السنة* تحويل الاحتفال بالوقوف في عرفات إلى مظاهرات لدعم وحدة المسلمين واستخدام اغتيالات مويمبياكى "كمعلم تاريخي"، وأعلنت صحيفة *النور* أن المسلمين في جنقواني سيظلون "مرفوعى الرؤوس" في چانجواني يوم الأحد (٢ مارس /آذار ٢٠٠١). ويقصد أنصار السنة بتعبير *الوقوف* برأس مرفوع في چانجوانى" الإشارة إلى أهم شعائر الحج، وهو *"الوقوف بعرفات"* وترجمته إلى رمز للاحتجاج السياسي، يربط أحد الطقوس الدينية الكبرى بالسياسة المحلية (فان دي برونهورست ٢٠٠٥، ١).

أصبحت بعض القضايا محورًا لموقف المسلمين في النزاعات بينهم وبين المسيحيين، وتثار هذه القضايا مراراً، في ظروف معينة، تهيئ لذلك، وأسباب نشوب هذه الخلافات عديدة، وإن كانت رمزية، مثل الخلاف على نقل القبور في

حي إلالا بدار السلام في عام ٢٠٠٣ لإفساح المكان للمباني. وقد أشار *أنصار السنّة* إلى فتوى أصدرها الشيخ حسن بن عمير ضد نقل القبور (صحيفة النور، ١٥ أغسطس /آب ٢٠٠٣). كذلك، فإن الصحافة الإسلامية تنشر كل أسبوع تقريبا أخبارًا عن اقتحام الشرطة لمسجد ما، او اتهام مسلم بإهانة المسيحية. وهكذا تتخذ الخلافات بين المسلمين والمسيحيين وبين المسلمين والدولة، وبين المسلمين أنفسهم، أبعاداً محلية وإقليمية ووطنية متغيرة، وقد تتغير طبيعتها بسرعة تبعاً لذلك.

وقد أكتسبت الخلافات بين المسلمين والمسيحيين من جهة، والمسلمين والدولة من جهة أخرى تعقيداً جديداً في عام ١٩٨٨ حين طالبت صوفيا كواوا، رئيسة الاتحاد النسائي التنزاني آنذاك، الحزب الحاكم بإلغاء قانون الزواج الإسلامي لأنه يظلم النساء، وهو مطلب برز مرات بعد ذلك.[٣٠] وقد أثار هذا المطلب شغباً في زنزبار في مايو/أيار ١٩٨٨، بقيادة الشيخ نصر باشو وصالح جمعة في فورودانى، والشيخ علي چادير (لاكونزا بالدا ١٩٨٩، ٣٢٨)، الذي أصبح في ذلك الوقت أبرز زعماء *أنصار السنة* في زنزبار. وحين دافع الرئيس موينى عن كاواوا، هُوجم في مجلة *"صوت زنزبار الحرة"* لموالاته المفرطة للمسيحيين، حيث نشرت المجلة "لقد تجرأ قادة حكومة زنزبار على مساندة عدو الإسلام الأكبر واضطهاد الشيوخ. والآن، يسمح للوعاظ المسيحيين بحرية الدعوة ونشر المسيحية، بينما تُمارس الضغوط على شيوخ الإسلام لمضايقتهم من أين يأتي كل هذا؟ وكيف لا يكون أمام المسيحيين أي عراقيل؟" (مُقتبس من لاكونزا بالدا ١٩٨٩، ٣٠٤-٣٠٥). وقد تأكدت ظنون المسلمين في عام ١٩٨٧؛ حين أصبح البروفيسور كيجوما ماليما (١٩٣٨-٩٥) أول وزير مسلم للتعليم، وأعلن صراحة أن النظام التعليمي التنزاني ظلم المسلمين في الماضي، وأنه يجب الآن منحهم الأفضلية في الاختيار للمدارس الثانوية. وقد أثار هذا التصريح حفيظة المجموعات المسيحية، التي زعمت عام ١٩٨٩، في مؤتمر المجلس المسيحي لتنزانيا في روما، أن المسلمين في الحكومة يُعدون تنزانيا "للجهاد" (لودفيج ١٩٩٦، ٢١٧). وقد اكتسب الخلاف حول قضايا التعليم بعدًا جديداً، في فبراير ١٩٩٢، حين قررت الحكومة إعادة المستشفيات والمدارس المؤممة، منذ

١٩٧٢، لملاَّكها السابقين (أي الكنائس المسيحية في معظم الحالات). وقد احتج المسلمون، في حينه، على أن الإرساليات التبشيرية والكنائس ستكون أكبر المستفيدين من إعادة هذه الممتلكات (لودقيج ١٩٩٦، ٢١٨).

وفي عام ٢٠٠٤، أي بعد اثني عشر عاماً من هذا القرار، صرّح الشيخ على باصالح – زعيم جمعية المنظمات غير الحكومية الإسلامية – أن وضع المسلمين لم يتغير، رغم التحقيق البرلماني، الذي تمّ في عام ١٩٩٢، ورغم تقرير الكنيسة الكاثوليكية ومذكرة التفاهم بين المسيحيين والمسلمين (لودهي ووسترلند ١٩٩٩، ١٠٧)[٣١]؛ فالمسلمين مازالوا يعانون التهميش منذ عام ١٩٦١، وظل تمثيل المسلمين في المدارس ناقصًا، ولا يتجاوز عدد الطلاب المسلمين في مدارس دار السلام الثانوية ٢٠ بالمائة، على الرغم من أن المسلمين يشكلون نحو ٨٠ بالمائة من سكان المدينة. وقد عدّد الشيخ علي باصالح حالات التفرقة ضد المسلمين، مثل: حل جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا عام ١٩٦٨، وصولاً إلى آخر مثال "للتهميش الرسمي للمسلمين"، وهو إغلاق مدرسة الفرقان الأولية في بوجوروني/ إلالا بدار السلام، ولم يقتصر الأمر على إغلاق المدرسة فحسب، بل شمل أيضًا إغلاق حسابات المدرسة في بنك أكيبا التجاري في يوليو/تموز تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي. وقد أكد هذا القرار شكوك المسلمين؛ لأن المدرسة كانت تعتبر مدرسة أنموذجية وأفضل مدارس دار السلام الإسلامية التي يحرص الآباء، حتى المسيحيين منهم، على إرسال أطفالهم إليها. وقد وجهت الجمعية الاتهام إلى الحكومة في سلسلة مقالات في صحيفتي *"النور"* و*"نصاحا"* بأنها وراء إغلاق المدرسة.

وقد تجاوز اختلال التوازن في المعاملة بين المسيحيين والمسلمين حد الإحساس به والحديث عنه في الجدل الدائر، بل أصبح من الممكن التدليل عليه بالأمثلة الحيّة؛ فالطلاب المسلمون في جامعة دار السلام (البريطانية) مازالوا لايعكسون الثقل السكاني للمسلمين في تنزانيا. وقد أوضح مسح، قامت به صحيفة "The Guardian" في ١٨ يوليو/تموز ٢٠٠٣ مستخدمة أسماء الطلاب لمعرفة انتماءاتهم الدينية، أن ٣٠٤، أي ١٢ بالمائة، من جملة الطلاب المقبولين في

جامعة دار السلام للعام الأكاديمي ٢٠٠٣-٤ من المسلمين (انظر أيضًا شاندي ١٩٩٨، ١٩٦-٢٠١؛ وشاندي ١٩٩٣؛ وسعيد ٢٠٠١). وفي الوقت نفسه، تكاثرت الكنائس في دار السلام، على الرغم من أن خريطة المدينة اظهرت في ١٩٩٥ نحو ٣٠٣ أماكن للعبادة، أكثر من نصفها من المساجد (١٨٧ مسجدًا، و١١٢ كنيسة و٤ معابد هندية) تغير الوضع تماماً هذه الأيام؛ فالتجوال داخل دار السلام، ليس في وسط المدينة وفي كارياكو فحسب، بل إنها -على وجه الخصوص - أكثر أهمية في أحياء إلالا المختلفة، كذلك في كيجامبوني وتيميكي وكنوندوني وموينجي، والأحياء الجديدة المجاورة. على الطرق الرئيسة المؤدية إلى باجامويو وموروجورو، حيث يبدو أن مباني الكنائس أكثر من المساجد، وأن هذه المباني - خاصة مباني الكنائس التبشيرية البروتستانتية - ذات أحجام مذهلة.

كذلك أضحى العدد النسبي لمعتنقي الأديان المختلفة محل جدل في الثمانينيات. واستنادًا إلى الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧، والذي أوضح أن عدد المسلمين يفوق عدد المسيحيين بنسبة ٣ إلى ٢، يصّر المسلمون أنهم يشكلون غالبية السكان. غير أن المسيحيين يشيرون إلى تعداد عام ١٩٦٧، الذي يجعل المسيحيين يشكلون ٣٢ بالمائة من السكان، ويشكل المسلمون ٣٠ بالمائة، بينما يشكل أتباع الديانات الأفريقية "التقليدية" نحو ٣٧ بالمائة، مما يجعلهم يزعمون بأنهم المجموعة الدينية الأكبر عددًا. ولكن، في المقابل، لا يشير التعداد السكاني الأخير، الذي أجري في عام ٢٠٠٣ إلى مسألة الأديان (حكومة تنزانيا ٢٠٠٢). وقد أدت بيانات الإحصاء المختلفة إلى جدل متواصل، حول القوة النسبية لكل مجموعة؛ مما يسبب توترًا في الحوار بينها. ويزعم على كتاني، مثلاً، أن سكان تنزانيا في عام ١٩٧٨ ضم ٥٥ بالمائة من المسلمين (١٠,٢ مليون من جملة ١٨,٥٧ مليون، كتاني ١٩٨٢)، بينما يزعم المسيحيون مثل القس كيرثويل أوماري أن نسبة المسيحيين بلغت في منتصف الثمانينيات ٤٤ بالمائة من السكان، وبلغت نسبة المسلمين ٣٢ بالمائة، بينما بلغت نسبة معتنقي الأديان الأفريقية "التقليدية" ٢٢ بالمائة (أوماري ١٩٨٤، ٣٧٣؛ ولمزيد من النقاش، انظر لودفيج ١٩٩٩، ٢٢٩). وفي مقابل ذلك، تدعم مناقشة شاندي، للأرقام والإحصاءات،

والمبنية على التحليل النقدي للمصادر المختلفة، الانطباع بأن المسلمين مـــازالوا أكبر المجموعات الدينية عددًا، رغم أن تقديرات أعدادهم تختلف اختلافًا كبيـــرًا (من ٣٤ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة)، وأن المسيحيين يأتون في المرتبة الثانية، رغم بروزهم (شاندي ١٩٩٨، ٧).

كذلك يظل دور المسلمين، في النضال الوطني، من أجل الاستقلال محـــط جدل في الخلافات بين المسلمين والمسيحيين. ويزعم الكتاب المـــسلمون مثـــل محمد سعيد أن المسيحيين قصدوا التقليل من أهمية دور المـــسلمين، وضـــخّموا دورهم. لقد أصبح تاريخ تنزانيا بعد الاستقلال بمثابة سجل للتهميش، المتزايـــد للمسلمين في كافة المجالات، وهو سجل لا تفتأ تذكر به الأحداث الكبرى، مثـــل حلّ الإتحاد الوطني لكل مسلمي تنجانيقا عام ١٩٦٤، والفشل في إنشاء جامعـــة إسلامية في دار السلام، وحل جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا في عام ١٩٦٨، واستبدالها بالمجلس الأعلى للمسلمين في تنزانيا، والتمثيل غير العادل للمسلمين في المناصب الحكومية والإدارية والتعليمية، وتدخّل الحكومة الاتحاديـــة لمنـــع انضمام زنزبار إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩٣.[٣٣]

ولكن لابد أن نذكر أن المسلمين فشلوا أحيانًا في أن يتبينوا أن المسيحيين قد يشيرون أيضًا إلى أن المسلمين لهم تمثيل أكبر في عدد من المؤسسات؛ نـــسبة إلى المكانة المميزة (لمسلمي) زنزبار في المؤسسات الاتحادية والبرلمان، على الرغم من أن المسلمين المتشددين عادة لايعتبرون أعضاء البرلمان الزنزباريين كمسلمين "حقيقيين"[٣٤]. ويضم البرلمان الحالي ٥٠ عضوًا من زنزبار، وواحداً وعشرين منطقة إدارية، بينما لزنزبار خمس مناطق، ولها مجلـــسها التـــشريعي الخاص بها، في حين لا يوجد مجلس مماثل لبقية تنزانيا. وبالإضافة إلـــى كـــل ذلك، تتلقى زنزبار ٤,٥ بالمائة من كل المساعدات الخارجية، رغـــم أن عـــدد سكانها لا يتجاوز ٣ بالمائة من جملة سكان تنزانيا (هوفماير وهيرشلر ٢٠٠٤، ٤٠). ويعتبر المسيحيون المسلمين المتشددين تهديدًا للتطور السياسي لتنزانيـــا، ويصورونهم على هذا النمط للرأي العام؛ خاصة بعد تفجير السفارة الأمريكيـــة في دار السلام عام ١٩٩٨، واعتقال أول تنزاني يشتبه في انتمائه للقاعدة فـــي باكستان عام ٢٠٠٤.

خلاصة

في نهاية الثمانينيات، أصبح انتقاد الحكومة والمؤسسات التابعة لها كالمجلس الأعلى للمسلمين في تنزانيا، واتهامها بممالأة المسيحيين وقمع المسلمين، الإستراتيجية المفضلة *لأنصار السنة*. وقد نشرت هذه الانتقادات بصفة منتظمة في الصحف الإسلامية كصحيفة *النور* في مقالات تعنون، مثلاً: "حرب شاملة ضد الإسلام والمسلمين"، (النور، ١٣ أغسطس/آب ٢٠٠٤). وقد رُبط هذا الإحساس بالتهميش، لدى المسلمين، بخطاب ينحي باللائمة على "الآخرين" في الإخفاقات التاريخية. بيد أننا حين ننظر للعلاقة التاريخية بين المسلمين والمسيحيين والدولة في شرق أفريقيا الألمانية وتنجانيقا، وتنزانيا، نكتشف أن مزاعم المسلمين بشأن التهميش، لا يجب أن تقبل دون تمحيص؛ فالمسلمون كان لهم وضع مميز تحت الحكم الاستعماري الألماني، وفي الحركة الاستقلالية في تنجانيقا في الأربعينيات والخمسينيات. كذلك، لا يمكن الزعم بأن الإدارة البريطانية مارست التفرقة ضد المسلمين، غير أن الإدارتين الألمانية والبريطانية، دعمت بالفعل أنشطة الكنائس المسيحية وبعثاتها التبشيرية، واكتسب خريجو مدارس الإرساليات من مسيحيي تنجانيقا في الخمسينيات والستينيات أهمية بالغة كإداريين. وفي الوقت نفسه، فشل المسلمون في بناء نظام تعليمي حديث، قادر على تخريج أعداد مماثلة من المسلمين. وحين استقلت تنجانيقا في عام ١٩٦١، كان المسلمون لا يزالون في مكانة سياسية مميزة، ولكنهم افتقدوا النخبة المتعلمة، التي كان بإمكانها أن تترجم هذه المكانة المميزة إلى وضع تفضيلي دائم. وحتى حين سنحت الفرصة مرة ثانية للمسلمين في السبعينيات لتحقيق ذلك، فإنهم لم يستطيعوا اغتنامها. ونتيجة لذلك، أصبحت النخبة المتعلمة القادرة على إدارة شؤون الدولة الحديثة والمستشفيات والمدارس والشركات، أكثر مسيحية في الثمانينيات والتسعينيات؛ مما أثار حفيظة المسلمين، الذين أصبحوا يعتبرون الفترة منذ الاستقلال فترة "الفرص المهدرة"، ولكي يتمكنوا من شرح فشلهم، التجأ المسلمون إلى "نظرية المؤامرة" – وقد كانوا في بعض

الأحيان محقين في ذلك؛ لأن عددًا من الأحداث، في فترة بعد الإستقلال، يوضح بجلاء محاولات تهميش المسلمين المقصودة.

بيد أن شكاوى المسلمين، التي لا تنتهي، لا تدعم – بالضرورة – فرضية أن كل فشل يلحق بالمسلمين في تنزانيا، هو نتاج لمؤامرة مسيحية. وقد بدأ بعض المسلمين يعترضون على التفسيرات الدارجة لفشل المسلمين، وأصبحوا لا ينتظرون تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع، بل بدأوا في تنفيذ أفكار جديدة، وإنشاء مدارس إسلامية حديثة في وجه معارضة علماء المجلس الأعلى للمسلمين، في كثير من الأحيان. وهكذا فإن الخلافات العديدة بين المسلمين في تنزانيا ليست بسبب معارضتهم للدولة فحسب، بل بسبب معارضة المسلمين الناشطين الجدد للكوادر المسلمة في الجهاز الحكومي. وفي رأي هؤلاء الناشطين، فإن الدولة لا يسيطر عليها المسيحيون فقط، بل يشاركهم المسلمون "الفاسدون"، الذين يتحالفون معهم. ومنذ الثمانينات ألقى الناشطون المسلمون باللوم لفشل المسلمين ليس على الدولة ومؤامرات المسيحيين فحسب، بل أيضًا على تقاعس جيلين من موظفي الدولة المسلمين، وقد تكون الخلافات بين المسلمين اليوم أكثر ضراوة من الجدل بين الناشطين المسلمين والناشطين المسيحيين. ولهذا السبب، فإن الخلافات بين المسلمين في تنزانيا تشبه – إلى حد كبير – خلافًا بين الأجيال. وفي صراع الأجيال هذا، يكتسب الشباب المسلم المتحمس الشرعية، من خلال الرجوع إلى العلماء الشيوخ ذوي الميول المحافظة، الذين يشيرون إلى تجارب مماثلة في التهميش في السنوات الأولى لحكم نيريري. وعلى سبيل المثال، يعتبر الشيخ حسين بن أمير، رغم انتمائه للطرق الصوفية، ممثلاً "للإسلام السياسي" المقبول، والذي في الوقت نفسه، يقف بمنأى عن مفاهيم الحكومة للتنمية.

ويوضح تاريخ تنزانيا، وخاصة تاريخ العلاقة بين المسلمين والدولة، أن الدين (الإسلام) تم إستخدامه وفهمه كعنصر سياسي، كما تم استغلال الإسلام والرموز الإسلامية لانتقاد القرارات السياسية ونزع الشرعية عنها. وقد استخدم الدين أيضًا كأداة في إطار استراتيجيات اختفاء ونزع الشرعية عن السياسة،

وكمنبر لتقديم المطالب السياسية. وقد أكد المسلمون هذا الفهم السياسي للدين، ورؤية غير المسلمين للإسلام كرمز سياسي، "ولاهوت تحريري" أو، في المقابل، أيديولوجية تدعم الإرهاب. وكل من هذه الصور المبسطة للإسلام، كعنصر سلبي او إيجابي في السياسة، أثار ردود فعل دفاعية، تسعى إلى الدفاع عن تصورها "للإسلام السياسي". وقد عمقت هذه التفسيرات الدفاعية للدين من فكرة أن الإسلام هو، أولاً وأخيراً، أيديولوجية سياسية. ولابد – على كل حال – من رؤية هذا التبسيط المخل للإسلام "كفخ استشراقي"، يقود الإسلام نحو جدلية انهزامية، تؤكد في نهاية المطاف الرؤية الغربية للإسلام السياسي، حتى وإن تم التعبير عن ذلك بأسلوب أكثر تعاطفاً في ظاهره. ولا تُنكر الرؤية السياسية للإسلام فقط الجوانب غير السياسية للدين، بل إنها تحيل الدين إلى عنصر فاعل في المعادلة السياسية، التى يمكن التلاعب بها واستغلالها بسهولة. وهكذا يجعل استغلال الدين للأغراض السياسية من الدين أمراً عادياً مثل الإطار السياسي، ويقوض في نهاية المطاف مقدرة الدين على إضفاء الشرعية بوصفه عماداً أخلاقيًا. ويتحول الدين إلى ساحة للتفاوض حول الخلافات، ويصبح عرضة للجدل والمساومة، مثله مثل كل العناصر الأخرى في الإطار السياسي. وبغية التغلب على أنماط النزاع التى تتغذى على الجدل الديني، وتنمية عُقَد التفرقة عند المسلمين والمسيحيين، التي قد تتطور سراعًا إلى رؤية معقدة للواقع، ورسم إستراتيجيات؛ لتخفيف التوتر بين الأديان في تنزانيا، يصبح من الضروري نزع القداسة عن الحوار السياسي العلني.

وإذا عدنا إلى ما بدأناه من نقاش حول الفروق الجوهرية، بين مختلف فئات البلاد المسلمة في أفريقيا، فإنه يمكن أن تقارن تنزانيا بنيجيريا؛ بحثًا عن إجابة عن السؤال: لماذا أصبح الدين عاملاً لزعزعة الاستقرار في نيجيريا وكيف أنه لم يلعب مثل هذا الدور في تنزانيا؛ فنيجيريا وتنزانيا – كما هو معلوم – كانتا مستعمرتين لبريطانيا، ونالتا الاستقلال في بداية الستينيات، ولهما المساحة الجغرافية نفسها (رغم أن سكان نيجيريا يبلغ اربعة أضعاف سكان تنزانيا)، كما أنهما يزخران بالتنوع العرقي، وبهما مئات المجموعات اللغوية. كذلك.. فإن البلدين لهما النسب نفسها من المسلمين والمسيحيين، ومعتنقي الديانات الأفريقية

"التقليدية". ورغم كل ذلك، اتسم تاريخ نيجيريا، بعد الإستقلال، بسلسلة متصلة من الانقلابات والحكومات العسكرية، وحرب أهلية ضارية في بيافرا، وعدد كبير من الصراعات المسلحة المحلية والإقليمية، التي أثارها مزيج متقلب من الدوافع العرقية والاقتصادية والتاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة الى عداء إقليمي، متأصل بين الشمال والجنوب والشرق و"الحزام الأوسط". بينما نجد أن تنزانيا لها تاريخ بعد الاستقلال، يتسم بالتناغم، هيمن عليه "رئيس مُعلم"، وتحول سلمي نحو النظام البرلماني التعددي، والانتصار في الحرب على أوغندا، وخبرة طويلة في بناء الأمة، وبروز اللغة السواحيلية كلغة قومية، واضمحلال التقاليد العرقية المنغلقة. ورغم أن سياسيي تنزانيا كان لهم نصيبهم من سوء الإدارة والفساد والاستخدام غير المرشد للسلطة؛ خاصة أثناء فترة *"أوجماعة"* في السبعينيات، إلا أنهم يبدون أفضل من نظرائهم في نيجيريا، بسجلها الحافل بالفساد وسوء الحكم؛ خاصة أثناء حكم الجنرال أباشا في التسعينيات. ورغم مواردها الطبيعية الهائلة – وخاصة النفط – لم تفلح نيجيريا قط في أن يكون لها برنامج وطني متماسك للتنمية، بل ظلت تعاني التمزق جراء التنازع العنيف على قسمة هذه الموارد. أما تنزانيا، في المقابل، فإنها لم تنشغل قط بقسمة الثروة، بل أفلحت في بناء واحد من أكثر برامج التعليم والصحة العامة طموحاً في أفريقيا. وباختصار، يمكننا القول بأن تنزانيا أفلحت في أن تصبح دولة منذ الإستقلال، بينما تمزقت نيجيريا؛ بفعل حروب التنافس، التي لا تنتهي بين القوى السياسية الجهوية.

ورغم أن الدين يظل عنصراً قويًا للتعبئة في كلا البلدين، إلا أن الإسلام والكنائس المسيحية المختلفة كانت أكثر أهمية كمحددات للهويّة، وكعناصر فاعلة سياسيًا، وكمرجعيات لاكتساب الشرعية في السياسة المحلية والإقليمية والوطنية في نيجيريا أكثر مما هو الحال في تنزانيا؛ حيث أُدمج الإسلام والكنائس المختلفة في التنمية الوطنية، مما أفقدهما لعب دورها كعناصر فاعلة سياسيًا. وبينما سيطر الجانب السياسي في تنزانيا دائمًا على الجانب الديني (مما يثير حفيظة الجماعات الناشطة)، نجد أن الجانب الديني في نيجيريا، في المقابل، قد سيطر على الساحة السياسية، وقد أصبح سياسيو نيجيريا – نتيجة لذلك – رهائن لدى

المتشددين الدينيين؛ خاصة في الجدل الدائر حول تطبيق الشريعة. وعليه، فإن الثقافة الدينية- السياسية في نيجيريا تختلف عن مثيلتها في تنزانيا؛ ففي نيجيريا يستمر الجدل دائمًا وينقلب عنفاً في بعض الأحيان، بينما يتسم الحوار العام في تنزانيا بالرغبة في الوصول إلى توافق في الآراء، حتى وإن جاء ذلك على حساب تحوير الحقائق التاريخية والتطلعات المشروعة (وإن كانت خاصة بفئة ما). وقد كنتُ شاهداً على إسلوب التنزانيين في معالجة الماضي؛ حيث شاركت في مؤتمر في بريطانيا عن الحوار الإسلامي المسيحي في أفريقيا؛ فقد بدأ أحد المشاركين في تقريظ انجازات چوليوس نيريري، وشاركه في ذلك كل الحضور من التنزانيين، على اختلاف انتماءاتهم الدينية والسياسية. وحين استفسرت من أحد المسلمين المعروفين بتشددهم عن سبب عدم اعتراضه، رغم علمه جيداً بسياسات نيريري ضد المسلمين، ردّ بأنه يعلم حقاً سجل فترة نيريري، ولكن "مازال الوقت مبكراً" للحديث عن ذلك علناً؛ إذ قال: "ذلك سيسبب الكثير من الأذى. وإذا انتظرنا عشرين عاماً أخرى، يمكننا التحدث عن ذلك في سلام".

هوامش

١. في عام ١٩١٣، كان هناك ٢١ إرسالية فى تنجانيقا (مبيليني ١٩٨١).

٢. للمزيد عن توسع التعليم في تنجانيقا البريطانية، انظر بوشير ١٩٩٤؛ ومبيليني ١٩٨٠؛ ورايت ١٩٧١.

٣. ثلثا المسيحيين تقريباً كاثوليك الآن (مبوجوني ٢٠٠٤). وقد كان هذا هو الحال في أواخر الخمسينات. ووفق إحصاء ١٩٥٧، كان ٣١ بالمائة مسيحيين، ثلثاهم كاثوليك (لودفيج ١٩٩٩، ٣٠).

٤. الرئيس چوليوس نيريري (١٩٦١-٨٨)، والرئيس بنجامين مكاپا (١٩٩٥-٢٠٠٥) كاثوليكي. أما الرئيس على حسن موينى (١٩٨٥-٩٥) فهو مسلم. والسياسيون المسيحيون الآخرون، هم: أوسكار كامبونا، وچوب لوسيندي، وپول بوماني (لودفيج ١٩٩٩، ٣٢، ٣٣).

٥. تأسست جمعية تنجانيقا في أفريقيا في ١٩٢٨-٢٩، بواسطة عبد الله كلايست سايكس (١٨٩٤-١٩٤٩) وقادها لاحقًا ابنه عبد الواحد سايكس (١٩٢٤-١٩٦٨) (سعيد ١٩٩٨، ٤٠-٤٤).

٦. تأسست الجمعية الإسلامية في تنجانيقا عام ١٩٣٣، بواسطة عبد الله كلايست سايكس، الذي كان عضوًا بلجنة المسجد بدار السلام المسئولة عن تنظيم احتفالات المولد النبوي. وقد قادها بعده الشيخ حسن بن عمير.

٧. ولدت بيبي تيتي محمد عام ١٩٢٦ في دار السلام، وتوفيت في نوفمبر/تشرين ٢٠٠٠. للمزيد حول حياتها أو كفاحها في حزب تانو، انظر جايجر ١٩٩٧؛ واسكيو ٢٠٠٢؛ وسعيد ١٩٩٢، ١٨٢).

٨. ولد الشيخ حسن بن عمير الشيرازي في عام ١٨٨٠ في ماكوندوتشي، أونجيوچا، وتوفي في أكتوبر/تشرين ١٩٧٩. وفي الأربعينيات والخمسينيات، أصبح الزعيم الأول لمسلمي تنجانيقا. للمزيد عن سيرة حياته، انظر الوقف الإسلامي بجامعة دار السلام، ٢٠٠٤.

٩. ينتمي شاور يمبو إلى مجموعة زارامو، وكان زعيمًا للشاذلية في دار السلام. وقد درس مع الشيخ حسن بن عمير من ١٩٦١ حتى فارقه (سعيد ١٩٩٨-٢٦٩). وفي الستينيات، أصبح رئيسا للجنة المسجد، وعضوًا في اللجنة المركزية لحزب تانو.

١٠. زاد عدد الوزراء المسلمين في حكومة الاتحاد الجديدة إلى ١٠، والمسيحيين إلى ١٤. وكان كل الوزراء من داخل تنزانيا من المسيحيين (لودفيج ١٩٩٩، ٧٠؛ وسعيد ١٩٩٨، ٢٧٥).

١١. افتتحت الجامعة الإسلامية في عام ٢٠٠٤ في مروجورو.

١٢.كان أوسكار كامبونا حليفًا رئيسيًا لنيريري وأنقذ نظامه عام ١٩٦٤ أثناء التمرد في دار السلام. غير أن نيريري اعتبره في وقت لاحق منافسًا له، وعزله من المناصب الحكومية والحزبية المهمة. وفي ١٩٦٨، هرب كامبونا إلى كينيا (جايجر ١٩٩٧؛ وسعيد ١٩٩٨).

١٣.لم يُعد نيريري الاعتبار لها حتى عام ١٩٨٤. ووفق عديدين، كانت بيبي أحد سياسيي حزب تانو القليلين، بجانب نيريري، المعروفين في كل تنزانيا في عام ١٩٦١ عند الاستقلال. ومثلها مثل معظم القياديات في الحزب في الخمسينيات والستينيات، المنخرطات في الاتحاد النسائي التنزاني، كانت بيبي مسلمة. وفي منتصف الستينيات، كانت المسيحيات لا يزلن أقلية في الاتحاد (جايجر ١٩٩٧).

١٤.كان فندكيرا من أعضاء تانو البارزين ومناوئًا لنيريري (انظر شاندي ١٩٩٤؛ ونميتز ١٩٨٠، ١٨٤؛ ولودهي ووسترلاند ١٩٩٩، ١٠٢).

١٥.زعمت مجموعة مسلمة في بوكوبا أن الركعتين المفروضتين لصلاة الجمعة، يجب إضافتهما إلى *ركعات* صلاة الظهر اليومية. وقد أصر خصومهم، بقيادة آدم نصيبو، وهو معلم مسلم من بوكوبا، أن صلاة الجمعة تلغي صلاة الظهر، وأن ركعات صلاة الجمعة هي اثنان وليست ستة. وفي ضوء هذا الخلاف، انشقت *جماعة جمعة–ظهري*، والتي دعمها بقوة مسلمو بوكوبا من الهنود، وكونت اتحاد التعليم الإسلامي التنزاني، بينما واصل نصيبو زعامته لفرع جمعية رفاه مسلمي شرق أفريقيا (شاندي ١٩٩٨، ١٣٦).

١٦.اختلف شواريمبو مع الشيخ حسن بن عمير في عام ١٩٦١. انظر سلسلة المقالات عن "خلافات جمعية رفاه المسلمين في شرق أفريقيا" في صحيفة "النور"، ٩ أغسطس/آب ٢٠٠٢، و٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، و ١٦ أغسطس/آب ٢٠٠٣.

١٧.هيمن على جمعية القرآن (باكوات) في السبعينيات والثمانينيات العلماء المنتمين للطريقة القادرية (انظر لودهي ووسترلاند ١٩٩٩، ١٠٣).

١٨.ولد الشيخ سعيدي موسى في سمبوم قرب أوجوينو في شمال باري عام ١٩٤٣. وفي عام ١٩٦٢، رحل إلى زنزبار؛ حيث تتلمذ على يد الشيخ عبد الله صالح الفارسي حتى ١٩٦٧ حين غادر الفارسي زنزبار. وفي عام ١٩٦٨، غادر موسى زنزبار أيضًا، واستقر في كارياكو بدار السلام حيث أصبح عاملاً بمصنع للأحذية من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٩٢، وبدأ في الوقت نفسه نشاطه *الدعوي*، ونشر عددًا من كتاباته (بينها سيرة الفارسي)، وأصبح ممثلاً متشددًا للحركة التجديدية "الثورية" في تنزانيا. وفي أواخر الأربعينيات، بدأ يساند الثورة الإيرانية علنًا، وأصبح يخطب كل يوم جمعة في مسجد مانياما (أسس عام ١٩٠٣) أو مسجد القبلتين. وعلى الرغم من أن موسى كان نشطا في حركة *"الدعوة"*، وأثر على عدد من المسلمين المتحمسين في تنزانيا في السبعينيات والثمانينيات، لم يؤسس قط منظمة خاصة به، مع أنه كان مؤثرًا في أوساط اتحاد وعاظ الإسلام والأديان المماثلة الأخرى.

١٩.ولد الشيخ نور الدين حسين (عام ١٩٢٤ أو ١٩٢٥ في كيلوا)، وأصبح الزعيم الأكبر للطريقة الشاذلية في تنزانيا المعاصرة (أحمد ٢٠٠٥). وقد درس، ليس مع الشيوخ المحليين في تنزانيا فحسب، بل في جامعة الأزهر بمصر، قبل أن يستقر في ليندي في بداية الخمسينيات. وفي لندي، افتتح مدرسة دينية، وعمل في مختلف المهن، قبل أن يبدأ عمله الخاص كتاجر في السمك المجفف. وفي ١٩٦٥، اعتُقل بتهمة التخطيط للإطاحة بنيريري، وقضى ثمانية أشهر في سجن متوارا. وبعد إطلاق سراحه، استقر في تانجا وواصل التجارة والتدريس، ودُعي لتأسيس مدرسة جديدة في كوروجوي المجاورة. وفي عام ١٩٨٠، انتقل إلى دار السلام، وأسس مدرسة أخرى في كارياكو. وفي ١٩٩٢، أسس "صندوق الحج"، وهي شركة خاصة تنظم حج التنزانيين (حوالي ثلاثة إلى خمسة آلاف سنوياً)، رغم أن هذه المهمة ظلت تحت مسئولية باكواتا حتى عام ١٩٩٥. وقد استطاع الشيخ نور الدين، من خلال صندوق الحج، أن يصبح مشهوراً في كل تنزانيا، بالإضافة إلى أنه حاز على الشهرة كزعيم لبرازا كو، التي سيطرت على المركز الإسلامي التنزاني في ماجوميني، وشارك في مبادرة (بدعم من بعض جماعات *أنصار السنّة*) "للاستيلاء" على مساجد باكواتا في دار السلام، كما تشيع مصادر الحزب وباكوات (سورين قيسلا، اتصال شخصي، ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٥؛ آدم شافي آدم، اتصال شخصي ٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٥؛ انظر أيضاً لودهي ووسترلاند ١٩٩٩، ١٠٧).

٢٠.في عام ١٩٩٣، شارك الشيخ يحي حسين في أحداث شغب في أحياء ماجوميني ومانزيس، وتم اعتقاله (نجوزي ٢٠٠٠، ٢٠٠٣).

٢١.في ورقة صدرت مؤخراً، اقتبس شانفي أحمد من كاتب تنزاني (محمد سعيد)، زعم أن اتحاد الوعاظ بدأ في كيجوما اثناء الفترة الاستعمارية، كرد فعل لأنشطة شخص يهودي في تلك المنطقة. ويعتقد أحمد نفسه أن الاتحاد تأسس كرد فعل لبدء أنشطة الأحمدية في المنطقة في عام ١٩٣٤ (أحمد ٢٠٠٥، ٢).

٢٢.أسس الناشطون المعارضون كأنصار السنّة مجموعة من المنظمات المستقلة ظاهرياً (مثل وامشوا، وشوري يا مايمامو، وغيرهما) لتفادي القمع (خاصة في زنزبار) ولتضليل الخصوم. وقد انتظمت جماعة أنصار السنّة، في داخل تنزانيا، في مجموعات شبه مستقلة في دار السلام وتانجا وموانزا والمراكز الحضرية الأخرى. وفي الوقت نفسه، كان من الممكن تعيين أفراد من المجموعات المعارضة في خدمة الحكومة (سورين قيلسا، اتصال شخصي، ١ يوليو/تموز ٢٠٠٥).

٢٣.يكتب الشيخ علي باصالح لصحيفتي *"النور"* و*"نصاحا"*، وقد وُلد في زنزبار في عام ١٩٤٦ وأصبح أحد أشهر وعاظ *"المحاضرين"* في تنزانيا. وقد درس في كلية تدريب المعلمين، ودرّس في المدارس الأولية والثانوية في زنزبار وداخل تنزانيا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، سُجن لإعلانه أن المسيح ليس إلهاً.

٢٤.حتى ذلك الوقت، كان الشيخ مبوكوزي من أقوي المعارضين لباكوات (نجوزي ٢٠٠٣، ٧١).

٢٥.انظر "المسلمون لايزالون يختصمون"، *"النور"*، ١٣ أغسطس/آب ٢٠٠٤.

٢٦.أحمد ديدات (وُلد عام ١٩١٨) هو مؤسس مركز نشر الإسلام في جنوب أفريقيا في عام ١٩٥٧، وقد توفي في أغسطس/آب ٢٠٠٥.

٢٧.تأسست أول كنيسة تبشيرية بروتستانتية في مبيا في عام ١٩٥٩، ومنذ بداية الثمانينيات، انتشرت الأنشطة التبشيرية، وفي أواخر التسعينيات، بلغ عدد أعضاء هذه الكنائس نحو مليون شخص. للمزيد حول نمو هذه الكنائس والتغيير في استراتيجية الكنيسة في الثمانينيات والتسعينيات، انظر لودڤيج ١٩٩٦، ٢٢٢-٢٢٣، ولودڤيج ١٩٩٩، ١٨٣، ١٨٦.

٢٨.نصر باتشو الزنزباري كان متحدثًا أساسياً، وزعيمًا لحركة *أنصار السنّة*، وهو الآن إمام مسجد كيكواجوني چوو في زنزبار. وقد كتب رسالة من ١٦٥ صفحة عن تحري هلال رمضان.

٢٩.حُظر كتاب حمزة نچوزي عن حادثة مويمپياكي (نچوزي ٢٠٠٠) في أغسطس/آب ٢٠٠٠ بأمر الرئيس مكابا. وقد اعتبرت *"النور"* ذلك كمثال آخر للتفرقة ضد المسلمين (ويچسن ٢٠٠٢، ٢٣٥-٣٦).

٣٠.قد يكون بيان صوفيا كاواوا ذا صلة بمطلب باكواتا في ١٩٨٧ بإعادة المحاكم الإسلامية، والتي ألغيت في عام ١٩٧١ في إطار توحيد القوانين التنزانية، ودمج محاكم الشريعة للأحوال الشخصية في النظام المدني (لودهي ووسترلاند ١٩٩٩، ١٠٤). للمزيد عن تطور القانون المدني التنزاني وفصل الزواج الديني عن المدني، انظر لودڤيج ١٩٩٩، ١٤٥).

٣١.أثارت مذكرة التفاهم الكثير من الاحتجاج بين المسلمين، الذين اعتبروها وسيلة لتمويل المؤسسات المسيحية، خاصة المستشفيات والمدارس (انظر مذكرة الاحتجاج التي قدمتها بارازا كوو في ٩ أكتوبر/تشرين، ٢٠٠٠ في نچوزي ٢٠٠٣، ١٨٩).

٣٢.أثارت جهود زنزبار للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، احتجاجات كنسية مماثلة عن "إهانات إسلامية" (لودڤيج ١٩٩٩، ٢١٣).

٣٣.في عام ١٩٩٣، كان لزنزبار ٨ مفتشي مراكز مسلمين مقارنة بـ١١٣ مسيحيًا (نچوزي ٢٠٠٠، ٩٠؛ انظر لودهي ١٩٩٤ لمزيد من المعلومات)؛ وفي ١٩٧٠، كان بالبرلمان التنزاني ٢٣ نائباً مسلمًا و٨٠ مسيحيًا (٥٦ كاثوليك، و٥ "تقليديين" (نچوزي ٢٠٠٠، ٤).

٣٤.منذ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٥، أصبح مريشو كيكويت، وهو سياسي مسلم من باجامويو شمال دئار السلام، رئيساً لتنزانيا خلفا لبنجامين مكابا. وقد كان ترشيحه بواسطة الحزب الحاكم مخالفة لقاعدة تنزانية، غير مكتوبة، تقضي بأن يتلو الرئيس المسيحي من داخل تنزانيا رئيس مسلم من زنزبار.